

المسارات المنتظمة والهجرة غير النظامية

الثلاثاء 4 مايو 2021، 3 مساءً بتوقيت
وسط أوروبا الصيفي

مذكرة مفاهيمية

ثمة ميل متزايد في السنوات الأخيرة إلى التركيز على الحاجة إلى مكافحة الهجرة غير النظامية وتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وفي هذا الإطار، أصبح يُنظر بصورة متزايدة إلى الهجرة غير النظامية على أنها تقوض السيادة الوطنية للدول وتترتب عليها آثار سلبية على سلامة المهاجرين ورفاههم.

والنتيجة غير المباشرة التي أسفر عنها "تشويه صورة" الهجرة غير القانونية هي مواصلة إنكار حقوق الإنسان للمهاجرين غير الحائزين على وثائق. في العديد من الأماكن في العالم، لا يزال المهاجرون غير الشرعيين محرومين من الحقوق الأساسية مثل الحق في الخدمات والصحة والعدالة. وفي سياق جائحة كوفيد-19، أصبح هذا التفاوت أكثر وضوحًا نظرًا لأن الحصول على الرعاية الصحية أو اللقاح في بعض أنحاء العالم لا يزال مرهونًا بالحالة.

وبالمثل، أصبح إبعاد المهاجرين غير الحائزين على وثائق رسمية مقبولًا على نطاق أوسع في دوائر السياسات من خلال استخدام المفاهيم الأقل تهديدًا والأكثر سهولة فيما يتعلق بـ "تيسير العودة". أكدت دول المقصد مرارًا وتكرارًا على مسؤولية البلدان الأصلية في إعادة قبول مواطنيها، في محاولة لضمان التعاون لإعادة المهاجرين غير المسجلين. وبينما كرر المجتمع الدولي التزامه باستخدام احتجاز المهاجرين كملاذ أخير في الميثاق العالمي بشأن الهجرة، تشير الدلائل إلى أنه في الواقع لم يكن هناك تقدم كبير نحو إنهاء ممارسة احتجاز المهاجرين.

واحدًا من أحدث (GCM) ويُعد الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية هذه الأدوات للتمييز بين حقوق المهاجرين النظاميين والمهاجرين غير النظاميين. يتم تفسير السيادة الوطنية، وهي إحدى المبادئ التوجيهية، على أنها تعني أنه "يجوز للدول أن تميز بين مركز الهجرة النظامية والمركز غير النظامي للهجرة".

بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من اعتماد الميثاق العالمي للهجرة، لم يتم إحراز سوى تقدم ضئيل ملموس في تحقيق الالتزام بتعزيز المسارات المنتظمة. ومع ذلك، أشار المجتمع تعزيز توافر ومرونة" (GCM) المدني إلى أن الهدف 5 من أهداف الميثاق العالمي للهجرة مسارات الهجرة النظامية" هو هدف أساسي ودعا إلى مزيد من المساءلة في الوفاء بالالتزامات الواردة فيه.

يبقى النهج الإيجابي في التعامل مع الهجرة غير النظامية، الذي يضع حقوق المهاجرين في صميم السياسات، يظل مطلوبًا بشدة إذا ما أردنا أن نحقق هذه الحقوق. غير أن هذا الأمر أعاقه التركيز غير المتناسب على الإنفاذ والإدارة على حساب النهج الأكثر إيجابية المتمثل في إيجاد وتوسيع المسارات المنتظمة القائمة، وفهم الانتظام ووضع برامج للتنظيم، ووضع جدران الحماية لحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين.

الهدف من هذه الندوة عبر الإنترنت هو فهم الكيفية التي تطورت بها السياسات العامة والممارسات في السنوات القليلة الماضية بشأن الهجرة غير النظامية والمسارات النظامية واستكشاف الآثار المترتبة على المشهد الحالي على أعمال حقوق المهاجرين غير المسجلين. على وجه التحديد، تسعى هذه الندوة عبر الإنترنت إلى تحديد سبل المضي قدمًا في الدعوة إلى مسارات أكثر انتظامًا وإعمال حقوق الإنسان للمهاجرين غير المسجلين. ومن المتوقع أن يكون هناك اختلال في وجهات النظر التي طرحها أعضاء فريق المناقشة نظرًا لتعدد ونطاق مسألة المسارات النظامية والهجرة غير النظامية فضلًا عن الوقت المحدود. غير أن هذا الاختلال يجزى بالاعتراف كشرط ضروري من أجل نسج سرد أكبر حول المنطقة.

هذه الندوة عبر الإنترنت هي جزء من سلسلة ندوات المجتمع المدني المستقلة على الإنترنت التي تهدف إلى تسليط الضوء على القضايا الأكثر صلة على أجندة حقوق المهاجرين والتعبئة من أجل التغيير.